الانسحاب الإماراتي من أوبك:

تحولات استراتيجية في بيئة جيوسياسية مضطربة

د. فراس عباس هاشم

جامعة البصرة – كلية القانون

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

المقدمة

حريا بنا القول أن قرار الانسحاب الإماراتي من منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك" ومن تحالف «أوبك بلس»، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط «أوابك»، يرتبط بحالة من الإدراك الاستراتيجي بطبيعة التحولات التي تشهدها بنية النظام الدولي، ومحاولاتها في تعزيز قدراتها الاقتصادية على نحو خاص، لاعتبارات جيوسياسية كشفت عنها تسارع حركة الأحداث الإقليمية والدولية في الوقت الراهن، إذ نجم عنها التوجه نحو طابع تفاعلي ينطوي على قدرتها في مواجهة الموجات من الصدمات الأمنية والاقتصادية والسياسية التي أفرزتها الحرب الأمريكية الإيرانية في منطقة الخليج، عبر تبني سياسات تتجه نحو مواءمة سياساتها الاستراتيجية مع موقعها المتصاعد على كافة الأصعدة سواء الاقتصادية أو الدبلوماسية أو شراكاتها المختلفة.

وعليه أخذت الإمارات تتبوأ مكانة دولية عابرة للأطر الإقليمية تعكس خياراً لطموحاتها الجيوسياسية المتجهة نحو العالمية، لا سيما وأنها ترى في الأطر التقليدية التي كانت تتحكم بسياساتها قد تشكل قيداً على توجهاتها الاستراتيجية

الجديدة، وفي ظل هذه التطورات يمكن قراءة هذا التوجه بمثابة مسار لإعادة تشكيل الدور الإماراتي في النظام الدولي، خصوصاً بعد أن شهدت علاقاتها انفتاحاً على كافة المستويات ومع مختلف الدول، وما طرحته من مشاريع حضارية أو تنموية أو اقتصادية تصب في تعزيز حضورها في جغرافية الفضاء العالمي.

أولاً: تغيرات البيئة العالمية وإعادة المواءمة للسياسات وديناميكياتها

تحظى منطقة الخليج بأهمية استراتيجية متزايدة بحكم موقعها الجغرافي الرابط بين أهم طرق التجارة الدولية عامة، سيما أسواق النفط العالمية، لما تزخر فيه المنطقة من ثروات طبيعية وعلى رأسها النفط والغاز نفطية، عزز من مكانتها الدولية بوصفها نطاقاً جغرافياً جاذباً للتنافس الدولي والإقليمي، ومركزاً محورياً في حركة التجارة الدولية، في ظل استمرار تدفق الاستثمارات الدولية والإقليمية المرتبطة بمشاريع الممرات الدولية، إلا أن هذا الأمر أكثر عرضة للتأثر بالأزمات الاقتصادية الدولية والإقليمية بما ينعكس بشكل سلبي على دول المنطقة بما فيها الإمارات، فضلاً عن التأثر بحركة التحولات والتغيرات التي تشهدها السمات الأساسية للاقتصاد العالمي وأنماط التجارة في العقود الأخيرة.

«قرار الانسحاب الإماراتي من أوبك يرتبط بحالة من الإدراك الاستراتيجي بطبيعة التحولات التي تشهدها بنية النظام الدولي، ومحاولاتها في تعزيز قدراتها الاقتصادية لاعتبارات جيوسياسية كشفت عنها تسارع الأحداث.»

ويرتبط هذا الوضع ببروز سمة جديدة مميزة للنظام الاقتصادي العالمي في العقدين الأخيرين، تتمثل بالانتقال من نموذج نظام تجاري عالمي موحد إلى شبكة معقدة من الاتفاقيات التفضيلية بين الدول والتكتلات، وقد عرفت

هذه الاتفاقيات التي يشار إليها عادةً بـ»الاتفاقيات التجارية الإقليمية» توسعاً متسارعاً غير مسبوقة، حتى أصبحت تشبه «خريطة عنكبوتية» تمتد عبر مختلف مناطق العالم، ورغم أن هذه الظاهرة ليست جديدة تماماً؛ إلا أنها شهدت في السنوات الأخيرة، اكتسبت حجماً وسرعة وأهمية سياسية تسهم في إعادة تشكيل النظام التجاري العالمي[1].

وفي الوقت ذاته أكدت العديد من الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة أن التفتت لا يتخذ شكلاً واحداً متجانساً؛ بل هو طيف واسع من التحولات التي تختلف باختلاف القطاعات والفضاءات المكانية، وبذلك لا يمكن فهم التفتت على أنه «تفتت جغرافي» بل يعكس في جوهره على أنه إعادة تشكيل للقواعد والأسواق والتحالفات بما يتوافق مع احتياجات الدول ومصالحها السياسية [2].

ونتيجة لذلك اتجهت الإمارات في ظل التحولات المتسارعة في جغرافية منطقة الخليج وحالة التذبذب في الاقتصاد العالمي إلى إعادة تموضعها ضمن هذه التغييرات الدولية والإقليمية، من خلال رسوخ قناعة إعادة ترسيم نمط تحررها من القيود التي تفرضها عليها بعض المنظمات الإقليمية أو الدولية وجعله خياراً استراتيجياً يمكن من خلاله تأكيد دورها المتصاعد ويعزز من فرص اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي.

وفي ظل هذا السياق المعقد في البيئة الإقليمية لمنطقة الخليج أشارت تقارير عدد من المؤسسات المالية الدولية، ومن بينها بنك «HSBC" بأن أسواق النفط العالمية قد تشهد

1. هند سمير، «التكتلات المغلقة: اتجاهات تجزئة التجارة العالمية في ظل التوترات الجيوسياسية»، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 4 /2026/3، شوهد في 2026/5/3، في: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/10831

2. المصدر نفسه.

في المدى القريب درجة من التقلبات المحدودة نسبيًا فيما يتعلق في تأمين إمدادات مستقرة من النفط، وذلك في ظل استمرار تأثير الاضطرابات الجيوسياسية المرتبطة بحالة التصعيد الأمريكي ضد إيران على تدفقات النفط عبر مضيق هرمز، ويؤكد هذا التوجه بأن جزءًا كبيرًا من إمدادات النفط الخليجية ومنها الإماراتية يظل مرهونًا بالتأثر المباشر بأي تغيرات في مسارات حركة الملاحة في الخليج، الأمر الذي بما ينعكس مباشرة على درجة استقرار العرض في السوق النفطية العالمية [3].

3. محمد عاطف امام، «أسباب وتداعيات الانسحاب الإماراتي من منظمة أوبك وتحالف أوبك»، موقع مجلة السياسة الدولية، 2026/4/29،شوهد في 2026/5/3، في: ttps://www.siyassa.org.eg/News/22387

في المقابل، لا يمكن قراءة قرار الانسحاب الإماراتي من منظمة «أوبك» وتحالف «أوبك بلس» و«أوابك» بمعزل عن البيئة الإقليمية المضطربة في منطقة الخليج، وما ترتب عليها من تأثيرات مباشرة على أمن الطاقة، حيث بدأت مؤشرات الاستياء الإماراتي بوضوح من ضعف الاستجابة الجماعية داخل أوبك تجاه التهديدات الإيرانية لها، سواء على مستوى الأمن الداخلي أو ما يتعلق بأمن الملاحة في مضيق هرمز، وبالتالي، رأت الإمارات أن الالتزام داخل إطار جماعي مثل «أوبك» لم يعد يوفر ضمانات كافية لحماية المصالح الاقتصادية والأمنية للدولة [4].

ومن جانب أخر، يعكس هذا التحول الهيكلي في بنية الاقتصاد الإماراتي في إعادة صياغة لطبيعة العلاقة بين الدولة وقطاع النفط، إذ لم يعد التركيز مقتصرًا على استقرار الأسعار كما في المقاربات التقليدية للدول المصدرة، بل أصبح التركيز يتمثل على تعظيم العائد الكمي من الإنتاج واستثمار الفوائض المالية نحو أسواق واستثمارات عالمية متنوعة، وبذلك تحولت الأولوية إلى إدارة عوائد الفائض من الإنتاج النفطي، بمعنى أن الدولة لم تعد تعتمد على النفط لتغطية احتياجاتها المحلية، بل تحول إلى رافعه في دعم توسعها الاستثماري العالمي، وتمويل صناديقها السيادية، وتعزيز المكانة المالية والدولية[5].

«أخذت الإمارات تتبوأ مكانة دولية عابرة للأطر الإقليمية تعكس خياراً لطموحاتها الجيوسياسية المتجهة نحو العالمية، لا سيما وأنها ترى في الأطر التقليدية قد تشكل قيداً على توجهاتها الاستراتيجية الجديدة.»

بالإضافة إلى ذلك تتحرك الإمارات وفق رؤية استراتيجية واضحة تستهدف رفع طاقتها الإنتاجية إلى نحو خمسة ملايين برميل يوميًا بحلول عام 2030، مع ضخ استثمارات ضخمة في

4. المصدر نفسه.
5. المصدر نفسه.

قطاع النفط والغاز، بالتوازي مع التوسع في الطاقة المتجددة التي تستهدف الوصول إلى أكثر من «14 جيجاوات» خلال السنوات المقبلة، هذا التوجه يعكس محاولة لبناء نموذج مزدوج يجمع بين تعظيم العوائد الحالية من النفط، والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط، بما يضمن للإمارات موقعًا متقدمًا في خريطة الطاقة العالمية[6]. وعلى هذا النحو يرى الأستاذ المشارك بجامعة مونس البلجيكية «غيوم فيرمايلن» أن هذه الخطوة التي اتخذتها الإمارات تنسجم مع توجهاتها الاستراتيجية ضمن «رؤية الإمارات 2030»، الهادفة إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة وتقليص الارتهان على تقلبات أسواق النفط». أي بمعنى أن مفهوم «السيادة الطاقية» في العصر الحديث يركز على القدرة على الابتكار والاستجابة السريعة لمتغيرات السوق وتحولاته وليس الالتزام بهياكل مؤسسية جامدة مما يسمح للأمارات بموازنة علاقاتها مع القوى العالمية الكبرى (كالولايات المتحدة والصين) بعيداً عن ضغوط التكتلات التي قد تتأثر بملفات سياسية معقدة [7].

وفي ضوء ما تقدم يمكننا القول أن ما يحدث اليوم لا يمكن عزله عن سياق أوسع من التحولات في

«القرار يعكس تحولاً هيكلياً في بنية الاقتصاد الإماراتي؛ إذ لم يعد التركيز مقتصرًا على استقرار الأسعار، بل أصبح يتمثل على تعظيم العائد الكمي من الإنتاج واستثمار الفوائض نحو أسواق عالمية.»

6. نورهان العباسي، «التآكل التدريجي: إلى أين تتجه أوبك بعد انسحاب الإمارات»، مركز راع للدراسات الاستراتيجية، 2026/4/30، شوهد في 2026/5/4، في: https://rcssegypt.com/25975

7. Guillaume Vermeylen, ”Recalibrating Energy Sovereignty: Strategic Rationale for a UAE Exit from OPEC and OPEC+ in a Fragmenting Global Energy Order**”, TRENDS Research & Advisory**, 30 Apr 2026. https://trendsresearch.org/insight/recalibrating-energy-sovereignty-strategic-rationale-for-a-uae-exit-from-opec-and-opec-in-a-fragme/

البنية الدولية، حيث اخذت المؤسسات التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية تفقد فاعليتها، مقابل صعود نظام عالمي أكثر سيولة وتعددًا في مراكز القوة، وخصوصا في سوق الطاقة، إذ لم يعد النفط وحده هو العامل الحاسم، بل برزت إلى جانبه مصادر الطاقة المتجددة أو البديلة، والشركات الكبرى، والتحالفات المؤقتة كعناصر مؤثرة تعيد رسم خريطة النفوذ على المستوى العالمي[8].

ثانياً: مسارات التحول من ضغوطات التكتل إلى حسابات الاستراتيجية

بادئ ذي بدء أن التحولات الجيوسياسية العميقة التي تشهدها البيئة الاستراتيجية العالمية ومساراتها تعد اطاراً لإعادة تعرف سلوك الدول وخياراتها في تحقيق أهدافها، ومن هنا يعد القرار الإماراتي بالانسحاب من منظمة «أوبك» ومن تحالف «أوبك بلس» و»أوابك» خطوة استراتيجية ذات تداعيات متعددة الأبعاد كما أشرنا سلفاً، فهو لا يمثل مجرد تحولاً في التوجهات السياسية الخارجية، بل يعكس تحولاً استراتيجياً في إعادة ترتيب الأولويات الوطنية، بما يتلاءم مع ملامح القواعد الجديدة التي بدأت تتشكل في النظام الدولي، حيث تزايد الحمائية وتعظيم الاعتبارات السيادية للدول في الحفاظ على مواردها ومصالحها الوطنية

"تتحرك الإمارات وفق رؤية استراتيجية تستهدف رفع طاقتها الإنتاجية إلى نحو خمسة ملايين برميل يوميًا بحلول عام 2030، مع ضخ استثمارات ضخمة في قطاع النفط بالتوازي مع التوسع في الطاقة المتجددة."

وإزاء ذلك وجدت الإمارات في هذا الانفكاك من منظمة «أوبك» ومن تحالف «أوبك بلس» وتقليل الاعتماد عليها يأتي منسجماً مع تحولات استراتيجية تسعى الإمارات من خلالها

8. نورهان العباسي، مصدر سابق.

الى تعزيز دورها واستقلالية قرارها ما يعزز من جني مكاسب اقتصادية بأبعاد سياسية، وبالتالي يمثل هذا الاتجاه ولادة دوراً محورياً للأمارات، لا سيما أنها رأت أن البقاء ضمن أطر منهجية المنظمة التقليدية بات يقلص من حرية الحركة والمرونة في أدارة مواردها الطاقوية وسياستها في هذا المجال، بسبب نسبية التأثير في قرارات المنظمة نتيجة الفجوة القائمة بينها وبين بعض القوى الفاعلة داخل المنظمة.

إلى جانب ذلك اتساع الفجوة بين الطموحات الاستثمارية للأمارات في مجال الطاقة وقدراتها التمويلية ضمن الأطر التقليدية شكل دافعاً إضافيا لقرار الانسحاب من أجل تطوير قدراتها الاقتصادية ضمن أطار سياساتها التي تتضمن مشروعات في قطاعات متعددة تشمل البنية التحتية للطاقة والصناعات المختلفة التي تتلاءم مع طبيعة بنية الاقتصاد العالمي. يضاف

إلى ذلك، يمكن أن يكون قصور منظمة «أوبك» في مواكبة التطورات في الاقتصاد العالمي إلى جانب ما تعانيه من حالة جمود في بنيتها التنظيمية بسبب هيمنة مجموعة من الدول على قرارتها من بين العوامل التي دفعت الإمارات إلى اتخاذ قرار الانسحاب من المنظمة لعدم قدرة المنظمة على تلبية متطلبات طموحاتها الاستراتيجية المستقبلية.

تجدر الإشارة إلى أن على مدى عقود أدت منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك دوراً محورياً في تنظيم أسواق الطاقة العالمية، وحل النزاعات بين الدول المنتجة، لا سيما أن الهدف الاساسي من أنشائها منذ العام 1960 خلال مؤتمر عقد في العاصمة العراقية بغداد بمشاركة خمس دول وهم(السعودية، العراق، إيران، الكويت، وفنزويلا)، ثم انضمام الإمارات اليها لاحقا في عام 1967 يهدف إلى ضبط مستويات استقرار اسعار النفط، فضلاً عن والحفاظ على توازن حصص الدول داخل المنظمة، بما يحد من احتمالات حصول نزاعات ما بين الدول.

ارتباطاً بما سبق، يمكننا القول أن الخطوة الإماراتية بمغادرة «أوبك» وتحالف «أوبك بلس» فقط، تعكس تحولاً استراتيجياً بأعاده تعريف موقعها داخل أسواق النفط العالمية(انظر الشكل رقم(1))، من عضو مقيد في كيان منضبط إلى فاعل مستقل يحدد مستويات إنتاجه وفق مصالحه، لا وفق توازنات الآخرين أو حساباتهم، وبعبارة أخرى، اختارت أبوظبي نموذجًا للتعامل مع سوق النفط العالمي يقوم على سرعة الاستجابة للتطورات الدولية، والانفتاح، وتعزيز الارتباط المباشر بديناميكية تغيرات

«الانسحاب خطوة استراتيجية تعكس تحولاً في إعادة ترتيب الأولويات الوطنية، بما يتلاءم مع ملامح القواعد الجديدة في النظام الدولي، حيث تزايد الحمائية وتعظيم الاعتبارات السيادية للدول في الحفاظ على مواردها.»

العرض والطلب على المستوى العالمي[9]. وفي الوقت ذاته تشير بيانات منظمة أوبك إلى أن الامارات تواصل تعزيز موقعها ضمن قائمة كبار مصدري النفط بعدما ارتفعت مدفوعات صادراتها إلى 3.90 مليون برميل يوميًا، مقارنة بـ3.70 مليونًا في 2024، بزيادة تقارب 199 ألفًا، ونتيجة لذلك، استحوذت على 5.1% من إجمالي الصادرات العالمية للخام والمنتجات النفطية في عام 2025[10].

شكل (1)

قائمة كبار مصدري النفط عالمياً عام 2025

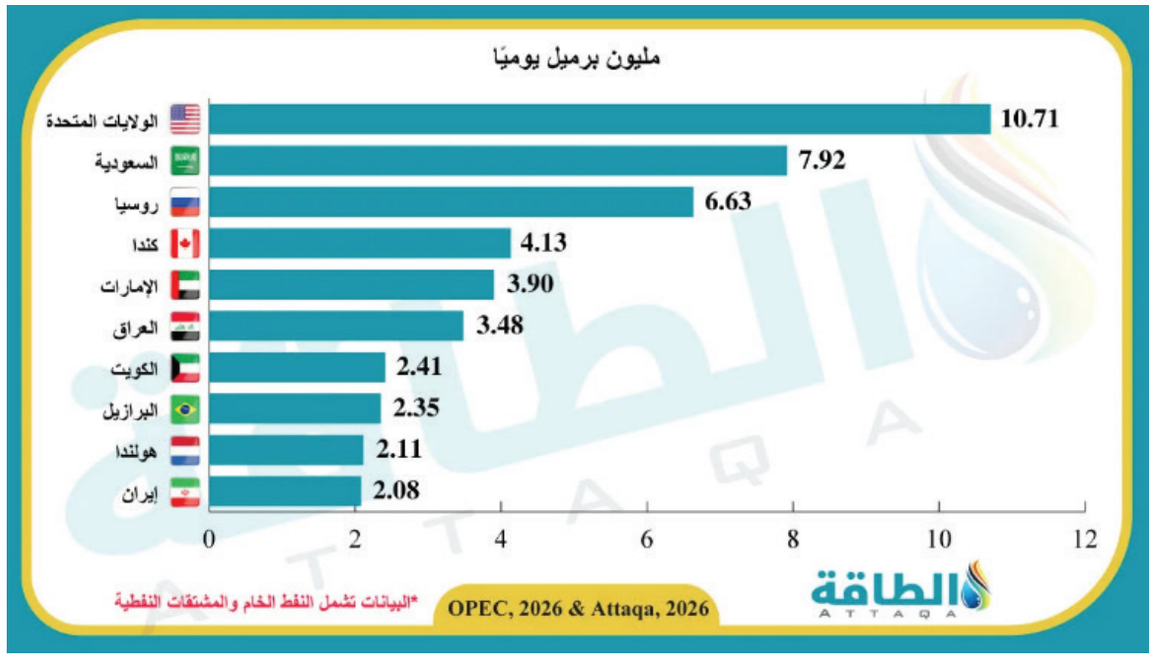

9. احمد قنديل، «خروج الامارات من «اوبك» و«اوبك بلس» لحظة انكشاف في تاريخ النفط والسياسة»، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2026/4/30، شوهد في 2026/5/5، في: https://acpss.ahram.org.eg/News/21705.aspx

10. مي مجدي، «أكبر الدول المصدرة للنفط في 2025.. 4 بلدان عربية بالقائمة»، موقع الطاقة، 2026/4/30، شوهد في 2026/25/2، في: https://attaqa.net

المصدر: مي مجدي، «أكبر الدول المصدرة للنفط في 2025.. 4 بلدان عربية بالقائمة»، موقع الطاقة، 2026/4/30، شوهد في 2026/25/2، في: https://attaqa.net

ومن ناحية أخرى، تعتبر الإمارات التغييرات في الموازين الدولية في الوقت الراهن فرصة مهمة لها من أجل زيادة أهميتها وتعظيم موقعها الاستراتيجي على الصعيد العالمي بين القوى الأخرى، بصفتها دولة منتجة للطاقة، لا سيما بعد تزايد الطلب العالمي على مصادر الطاقة نتيجة الأزمات الدولية(كأزمة جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية) التي تفرض تداعياتها ضغوطات جيوسياسية على تدفقات النفط لأسواق الطاقة العالمية، ما يستدعي منها تبني سياسات ناجعة لاستيعاب طبيعة التطورات الدولية، بالبحث عن مقاربات تتجاوز الأطر التقليدية لمواجهة التحديات والتهديدات المتسارعة، واستيعابها من خلال تغير هيكل جغرافية النفوذ بما يمكنها من إعادة رسم خارطة حلفاء جدد لها عالميا.

وعليه يمكننا القول أن القرار الإماراتي يعكس في جوهره تحولاً نوعيا في أدراك الإمارات لمصادر قوتها، إذ لم يعد النفط هو الإطار الذي يحدد حركتها الاستراتيجية، بل أحد عناصرها، ويتجلى ذلك في استثمارات الإمارات المتسارعة في مجالات الطاقة المتجددة والبنية التحتية العالمية، إلى جانب تنامي شركاتها الوطنية في سلاسل القيمة خارج حدود الإنتاج التقليدي، هذا التحول لا يعني تراجع أهمية النفط، ولكن يعيد وضعه في سياق أوسع، فبدلاً من أن يكون مصدر القوة الوحيد، يصبح جزءاً من منظومة أدوات تستخدم بحسب الظروف، بهذا المعنى، ومن ثم فإن الانسحاب من «أوبك»،

«اختارت أبوظبي نموذجًا للتعامل مع سوق النفط العالمي يقوم على سرعة الاستجابة للتطورات الدولية، والانفتاح، وتعزيز الارتباط المباشر بديناميكية تغيرات العرض والطلب على المستوى العالمي.»

يصبح خطوة منطقية؛ ليس لأنها تُقلل من شأن النفط، وإنما لأنها ترفض أن يبقى النفط الإطار الوحيد لتعريف النفوذ، وما تفعله الإمارات لا يقتصر على إعادة تعريف سياساتها النفطية كما اسلفنا سابقاً، بل هو نقل الطاقة من خانة الهوية إلى خانة الأداة، وهي نقلة تمنحها مساحة أوسع للمناورة في ظل تحولات البيئة العالمية[11].

وفي سياق ما سبق يمكن تفسير القرار الإماراتي على أنه استجابة لتوقيت بالغ الحساسية، لا سيما مع تحول مضيق هرمز من ممر حيوي للتجارة إلى نقطة اختناق استراتيجية، نتيجة استمرار المواجهة الأمريكية-الإسرائيلية مع إيران، وعندما تتحول الجغرافيا من عامل عبور إلى أداة ضغط، فإن الحسابات الاقتصادية تعاد صياغتها على أساس أمني، وفي هذا السياق، يمكن فهم سعي الإمارات إلى تقديم نفسها كمصدر طاقة مستقل، عن «أوبك» في إطار مساعيها الرامية إلى تعزيز ارتباطها بالمنظومة الأمنية والعسكرية الأمريكية كاطار ردع في مواجهة «التهديد الإيراني» وبناء موقع جديد لها في السوق النفطية العالمية، ويمنحها هامش للتحرر من قيود الجوار وحسابات التوازن[12].

«ما تفعله الإمارات هو نقل الطاقة من خانة الهوية إلى خانة الأداة، وهي نقلة تمنحها مساحة أوسع للمناورة في ظل تحولات البيئة العالمية المضطربة.»

وفي ضوء ما تقدم يستدعي هذا المسار من التحول الإماراتي تبني مقاربة أمنية من أجل حماية مواردها وثرواتها المختلفة، من خلال تعزيز وتطوير قدراتها

11. ابتسام الكتبي، ما بعد «أوبك»: لماذا لم يَعُد النموذج التقليدي لضبْط سوق النفط كافياً لدولة الإمارات، مركز الامارات للسياسات، 2026/5/4، شوهد في 2026/5/5، في: https://epc.ae/ar/details/brief/ma-baed-opec

12. احمد قنديل، مصدر سابق.

العسكرية وجاهزيتها الدفاعية، لا سيما في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية في جوارها الجغرافي، وهو ما يمثل اختباراً حقيقياً لمدى قدرتها على أدارة مرحلة ما بعد الانفكاك من «أوبك» وتحالف «أوبك بلس»، والتكيف مع معطيات جديدة تعيد تشكيل تموضعها الاستراتيجي في أسواق الطاقة العالمية، الأمر الذي يجعلها تمتلك هامشاً متزايداً من الطموح نحو بناء بلورة نظاماً اقتصادياً موازياً لأطراف إقليمية من الدول في سوق النفط العالمي.

الخاتمة

نخلص مما تقدم يمثل انسحاب الإمارات من منظمة أوبك وأوبك بلص لحظة كاشفة عن تحولات جوهرية ضمن إطار حساباتها الاستراتيجية، التي تنطوي على مجموعة من المحددات الإقليمية والدولية، وبالتالي تعكس هذه التوجهات مساراً لمراجعة الإمارات أطرها التقليدية لإحداث تغيير يعيد تشكيل مكانتها ودورها الاقليمي والدولي في ظل الاضطرابات الجيوسياسية في المنطقة والتي برزت على نحو خاص في الجانب المرتبط بمضيق هرمز، وما ارتبط به من تعطل تدريجي في الإمدادات النفطية لأسواق الطاقة العالمية، أدى إلى فرض مزيد من الضغوط على الإمارات وشكل أداة ضغط واستنزاف لاقتصادها الوطني، الأمر الذي يستوجب إعادة تقييم استراتيجياتها النفطية بهدف تحييد الآثار المترتبة على مصالحها الوطنية، نتيجة اتساع رقعة المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران في المنطقة، بالموازاة مع ذلك تغييرات بنية النظام الاقتصادي العالمي وتغير قواعد السوق، شكلت هذه الأحداث المختلفة وتطوراتها الاستراتيجية دافعاً للأمارات نحو تبني سياسات اقتصادية مرنة لمواجهة التحديات الاقتصادية

التي تواجهها والتكيف مع الظروف الاقتصادية المستجدة على المستوى الإقليمي والدولي.

قائمة المصادر

1. -هند سمير، «التكتلات المغلقة: اتجاهات تجزئة التجارة العالمية في ظل التوترات الجيوسياسية»، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 4 /2026/3، شوهد في 2026/5/3، في: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/10831
2. -محمد عاطف امام، «أسباب وتداعيات الانسحاب الإماراتي من منظمة أوبك وتحالف أوبك»، موقع مجلة السياسة الدولية، 2026/4/29،شوهد في 2026/5/3، في: ttps://www.siyassa.org.eg/News/22387
3. -نورهان العباسي، «التآكل التدريجي: إلى أين تتجه أوبك بعد انسحاب الإمارات»، مركز راع للدراسات الاستراتيجية، 2026/4/30، شوهد في 2026/5/4، في: https://rcssegypt.com/25975
4. -احمد قنديل، «خروج الامارات من «اوبك» و»اوبك بلس» لحظة انكشاف في تاريخ النفط والسياسة»، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2026/4/30، شوهد في 2026/5/5، في: https://acpss.ahram.org.eg/News/21705.aspx
5. -مي مجدي، «أكبر الدول المصدرة للنفط في 2025.. 4 بلدان عربية بالقائمة»، موقع الطاقة، 2026/4/30، شوهد في 2026/25/2، في: https://attaqa.net